NPT/CONF.2010/SR.5

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

Distr.: General
8 July 2010
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ أيار/مايو، ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان ..... (الفلبين)

وفيما بعد: السيد كانسيلا (نائب الرئيس)..... (أوروغواي)

وفيما بعد: السيدة شتيغليك (نائب الرئيس)..... (سلوفينيا)

وفيما بعد: السيد كاباكتولان (الرئيس) ..... (الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض (تابع)

تنظيم العمل

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

10-34798 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد بايت** (إستونيا): قال إن حكومته تؤيد كل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحد من الأسلحة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أنه يرحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بوصفها مَعلما هاما نحو نزع السلاح النووي. وإذ شدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز نزع السلاح النووي، أشاد بتجدد التعهد الذي أعرب عنه المشاركون في مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة، وخاصة الالتزام بوضع كل المواد النووية المعرضة للخطر في مكان آمن خلال أربع سنوات، واعترف بجهود البلدان الساعية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، الأمر الذي سيساعد على منع تطوير أسلحة جديدة. وقال إنه يحث الدول، لا سيما تلك الدول التي ينبغي أن تنضم إلى المعاهدة لكي يبدأ نفاذها، على التوقيع والتصديق عليها بدون تأخير وبدون شروط. وتتمثل الخطوة الإيجابية الأخرى في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفي هذا الصدد، من الأمور المشجعة، قيام بعض البلدان بالإعلان عن وقف اختياري من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية.

٢ - وأضاف أنه يجب على بعض الدول اتخاذ إجراء مشترك من أجل التصدي بفعالية لانتهاكات معاهدة عدم الانتشار، ويجب عليها أن تتفق على التدابير اللازمة لثني الدول الأطراف عن الانسحاب منها. ويحث بقوة الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير. وبالإضافة إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، من الحتمي مواصلة التدابير المتعلقة بالتحقق والشفافية وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، اعترف بما لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دور لا غنى عنه. ومن الأمور الحاسمة، تسهيل وضع استراتيجيات دائمة متعددة الأطراف لاستيعاب الاهتمام المتزايد باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب تحت رقابة الوكالة الدولية. وخلال عملية تطوير نهج متعددة الأطراف في مجال دورة الوقود النووي، من الأساسي عدم الاكتفاء بضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بل أيضا تجنب تشوهات السوق.

٣ - **السيد كرافينهو** (البرتغال): قال إن الوقت قد حان لاغتنام الفرصة من أجل إحراز مزيد من التقدم في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار، التي يتم الاحتفال بذكراها السنوية الأربعين في عام ٢٠١٠. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المؤتمر الاستعراضي اغتنام فرصة الزخم الجديد الذي خلقه الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية. وللاستفادة من هذا الزخم الإيجابي، يتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار العمل من أجل تعزيز المعاهدة وتصحيح مسارها نصا وروحا.

٤ - وأضاف أنه بما أن العالم يتغير تتسم المفاوضات حول معاهدات طويلة الأمد، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، بأهمية جديدة، وتحيطها ديناميات جديدة. ويجب على الدول الأطراف في المعاهدة تجنب الانجرار إلى انقسامات غير مجدية وسلبية. والتقدم في كل ركيزة من الركائز الثلاث يشكل العنصر الرئيسي في جعل المعاهدة تمتّ على نحو حيوي بصلة بالقرن الحادي والعشرين.

٥ - ومضى يقول إنه يجب على الدول الأطراف أن تفتح آفاقا جديدة في مجالات هامة، وهي تنفذ صكوك

نـزع الـسلاح الـتي توجـد بالفعـل تحـت تـصرفها. وهنـاك صـكان بـارزان يحتاجـان إلى مزيـد مـن التقـدم: معاهـدة الحظـر الـشامل للتجـارب النوويـة، ومعاهـدة وقـف إنتـاج المواد الانشطارية.

٦ - وقال إن البرتغال تؤيد تأييدا قويا بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على وجه السرعة، وترحب بالتزام حكومة الولايات المتحدة متابعة التصديق عليها. وتدعو البرتغال جميع الدول الواردة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعـل ذلـك بـدون تـأخير. وفي انتظـار بـدء نفـاذ هـذه المعاهـدة تـدعو البرتغـال جميـع الـدول إلى التقيـد بـالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية، وترحب بشدة بعمل اللجنة التحضيرية لا سيما فيما يتعلق بنظام الرصد الدولي الذي يشمل ثلاث محطات ذات مواقع استراتيجية في جزر آزور البرتغالية.

٧ - وقال إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل في وقت مبكر يمكن أن يساعد أيضا على إيجاد الزخم والثقة السياسية اللازمين لإحراز تقدم في صياغة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتفضل البرتغال بدء المفاوضات حول هذه المعاهدة في وقت مبكر، وينبغي أن تضم هذه المعاهدة آلية دولية للتحقق. وريثما يتم إبرام المعاهدة، ينبغي للدول المعنية التقيد بالوقف الاختياري الفوري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة التفجيرية. وترحب البرتغال بالالتزام الذي قدمته في هذا الصدد البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية. ومن شأن الوقف الاختياري ألا يساهم في إيجاد عالم آمن فحسب بل أيضا في المساعدة على خلق الظروف المؤاتية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨ - وأضاف أن إحراز تقدم في الأهداف المذكورة آنفا، سوف يساعد في جملة أمور إلى حد كبير على تحقيق أهداف المادة السادسة لمعاهدة عدم الانتشار.

٩ - وأضاف أن متابعة تحقيق عدم الانتشار يتطلب إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على الدورة النووية. ولذلك تؤيد البرتغال إنشاء بنك وقود نووي تحت رعاية الوكالة الدولية لصالح جميع الدول الأطراف في المعاهدة التي وقعت على اتفاقات الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية.

١٠ - ومضى يقول إنه يجب أيضا على الوكالة الدولية تعزيز دورها فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار نفسها، بما في ذلك زيادة تعزيز الضمانات والبروتوكولات الإضافية وإضفاء الطابع العالمي عليها. ويتطلب ذلك توفير الوكالة الدولية بالوسائل اللازمة لمواصلة التصدي بشكل فعال للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية.

١١ - ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمنية سلبية لا لبس فيها إلى جميع الدول التي تمتثل للمعاهدة. ويجب تقديم ضمانات مماثلة إلى جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١٢ - وأضاف أنه من شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع وضع مصالح جميع الدول في المنطقة في الاعتبار، تعزيز جهود عدم الانتشار في منطقة من العالم تأثيرها حاسم على السلم والأمن الدوليين.

١٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، علّمنا التاريخ أن المفاوضات وحدها المنعقدة في جو من حسن النية يمكن أن تؤدي إلى سلام وأمن دائمين. وعليه تدعو البرتغال إيران إلى الدخول بشكل جدي في مفاوضات حول برنامجها النووي والوفاء بجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٤ - أما فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فتحث البرتغال حكومة هذا البلد على التخلي عن برنامجها النووي والعودة إلى محادثات الأطراف الستة للوفاء فورا بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥ - وأضاف أن البرتغال تؤيد تأييدا شديدا تعزيز نظام المعاهدة، بما في ذلك بُعدها المؤسسي، وخاصة الأحكام المتعلقة بالانسحاب من المعاهدة. وينبغي أن يتم توضيح الشروط التي تستطيع بموجبها دولة من الدول الأطراف الانسحاب منها كما ينبغي أن يكون ذلك استثنائيا بشكل مطلق. وينبغي إعادة النظر في المادة العاشرة من المعاهدة كأن يذكر ما للانسحاب من المعاهدة من عواقب واضحة مثل تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.

١٦ - ومضى يقول إن البرتغال جاءت إلى المفاوضات الراهنة بوصفها دولة غير نووية محبة للسلام ذات عقلية بناءة، وعاقدة العزم على بذل قصارى جهدها لضمان التوصل إلى نتائج ناجحة. ويمكن لمؤرخي المستقبل اعتبار المرحلة الراهنة من التاريخ اللحظة التي وُلد فيها عالم أكثر أمنا. وفي المقابل، يُحتمل أن يرى مؤرخو المستقبل أن تضييع الفرص والمفاوضات غير الناجحة قادت العالم إلى وضع أكثر تقلبا. ومن واجب كل شخص العمل على إيجاد عالم أفضل.

١٧ - **السيدة ألغايروفا** (سلوفاكيا): قالت إن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تعددية الأطراف في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إلا أنها ترحب بأية مبادرة تؤدي إلى زيادة خفض ترسانات الأسلحة النووية القائمة. وفي هذا الصدد، ترحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

١٨ - وأضافت أن الدول التي لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار أمر غير مقبول: ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتصدي بعزم إلى أي انتهاكات للمعاهدة. وعلاوة على ذلك، قالت إنها تدعو جميع الدول الأطراف التي لم توقع و لم تصدق بعد على بروتوكول إضافي أن تفعل ذلك، لأن هذه البروتوكولات جزء لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية. وتعترف حكومتها بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بوصفه عنصرا حيويا في المعاهدة، إلا أنها تؤكد أن هذا الحق يجب أن يصحبه الالتزام بجميع العناصر الأخرى في المعاهدة. وتلعب الوكالة الدولية وبرنامج تعاونها التقني دورا مركزيا في تسهيل التطوير المسؤول للطاقة النووية والثقة المتبادلة في تطبيقه حصريا في الأغراض السلمية. وحكومتها ملتزمة بالامتثال بأعلى معايير السلامة والأمن، وهي تطور وتستخدم الطاقة النووية التي تعتبرها أساسية في تلبية احتياجات سلوفاكيا من الطاقة.

١٩ - **السيد ريباكوف** (بيلاروس): قال إن معاهدة عدم الانتشار ما زالت تشكل العنصر الأساسي لا في نظام عدم الانتشار الأسلحة النووية فحسب بل أيضا في الحفاظ على الأمن الدولي ككل. ويتطلب التنفيذ الناجح للمعاهدة المحافظة على توازن بين ركائزها الثلاث التي تكمل بعضها البعض وتعزز كل واحدة منها الأخرى.

٢٠ - وأضاف أن بيلاروس التي اتخذت قرارا تاريخيا في التسعينيات للتخلي عن أسلحتها النووية تظل مقتنعة بأن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للمعاهدة يتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي العالمي الشامل. وتدعم اتّباع نهج واقعي ومتوازن وتدريجي في تحقيق هذا الهدف.

٢١ - وقال إن حكومته ترحب بالتوقيع على المعاهدة الجديدة الرامية إلى خفض الأسلحة بين الولايات المتحدة

والاتحاد الروسي بوصفها خطوة من شأنها أن تسهم مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين. ومع ذلك، ينبغي لعملية نزع السلاح الجارية أن تتيح أكثر من مجرد تدمير الرؤوس النووية البالية ووسائل إيصالها؛ فينبغي أن تطالب أيضا الطرفين بوقف تطوير مزيد من الأسلحة النووية.

٢٢ - ومضى يقول إن جهود عدم انتشار الأسلحة النووية سيتعزّزها بشكل كبير بدء المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وثمة شرط أساسي لتعزيز سلطة وفعالية معاهدة عدم الانتشار وهو قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات أمنية سلبية لا لبس فيها وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن الامتثال لنظام المعاهدة جزء هام من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي، جنبا إلى جنب مع الصكوك المتعددة الأطراف مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٢٣ - وقال إن حكومته تؤيد تأييدا شديدا المبادرات الرامية إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، واتّباع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية. وتشدد حكومته أيضا على أهمية التنفيذ غير التمييزي للحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب المعاهدة.

٢٤ - **السيد سلام** (لبنان): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، إنه إذا أريد إعادة الثقة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف فيجب للإجراءات الملموسة التي يتم اتخاذها ضمن إطار برنامج زمني واضح لإزالة الأسلحة النووية أن تعزز الخطوات الأخيرة التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لتفكيك ترساناتها النووية. وفي هذا الصدد، تُعتبر المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن فشل إحراز تقدم نحو إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى انهيار نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بأكمله.

٢٥ - وأضاف أن المجموعة العربية تعلق أهمية كبيرة على هدف إزالة الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت المجموعة أربع ورقات عمل حددت فيها موقفها. وأعربت المجموعة عن بالغ قلقها بسبب فشل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط منذ اعتماده في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ مما قوّض مصداقية القرار والمعاهدة نفسها. وترى المجموعة أن رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى المعاهدة وقبول القرارات الدولية ذات الصلة يشكل تهديدا لأمن الدول العربية، علما بأنها أصبحت جميعها أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، وبأنها تشك في قدرة المعاهدة على إحلال السلام، مما قد يرغمها على إعادة النظر في النهج التي سوف تتبعه في المستقبل. وتصر المجموعة على أن إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيشكل خطوة أساسية نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

٢٦ - ومضى يقول إن المعاهدة تحقق توازنا بين تعزيز الأمن والسلام الدوليين من خلال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبين تسهيل ممارسة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة حقها في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون استثناء. غير أنه بعد إدراكها ازدواجية المعايير في نقل المواد والتكنولوجيا إلى الدول غير الأطراف، وإزاء الفشل الدولي في تنفيذ المبادرة العربية المتمثلة في إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، نظرت الدول العربية في بدائل ملائمة، واعتمدت استراتيجية تتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مؤتمرات قمتها الأخيرة.

٢٧ - وإذ أشار إلى أن الدول العربية برهنت على التزامها على مدى السنوات بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتحسين العلاقات مع الوكالة الدولية، أعربت عن أسفها للتعليقات التي أدلى بها المدير العام للوكالة فيما يتعلق بسورية - وهي من أول الدول التي انضمت إلى المعاهدة - وقد استخدم في تعليقاته لغة يمكن إساءة تفسيرها على أنها تتهم هذا البلد بأنه يرفض الوفاء بالتزاماته القانونية بموجب المعاهدة، وباتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه مع الوكالة الدولية في عام ١٩٩٢.وكانت سورية في طليعة دول المجموعة العربية التي قدمت المبادرة في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣ لإزالة أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط. وتوخيا للموضوعية قال إنه يريد أن يشير إلى خطورة رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة، بالإضافة إلى هجماتها على البلدان المجاورة واحتلال أراضيها، مما يعرقل بالفعل إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

٢٨ - وأضاف أن اتفاق الضمانات الشاملة هو الإطار القانوني الوحيد المتاح للوكالة لكي تتحقق من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في حين أن البروتوكول الإضافي هو تحديدا آلية غير ملزمة وطوعية. وينبغي عدم فرض أية التزامات جديدة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أن يتم إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق عالمية المعاهدة وإلى أن يتم الوفاء بباقي الالتزامات، لا سيما تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتنفيذها لعام ١٩٩٥. وعليه، تدعو مجموعة الدول العربية الدول الأطراف إلى أن تطالب إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية بدون تأخير، وإخضاع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الوكالة الدولية تنفيذ جميع قراراتها المتصلة بالمسألة النووية الإسرائيلية وتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه القرارات إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام. وأخيرا، يجب على الدول الأطراف تكثيف جهودها لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، والامتناع عن نقل المواد النووية والتكنولوجيا إلى الدول غير الأطراف لأن نقلها من شأنه أن يشجع هذه الدول على البقاء خارج المعاهدة، ومن ثم تقويض نظام عدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين.

٢٩ - وقال، متحدثا بالنيابة عن بلده، إنه على الرغم من اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي، لا يزال هناك كثير من التهديدات النووية التي يجب التصدي لها. وإذ أشار إلى أنه ما زال هناك حوالي ٢٣ ٠٠٠ رأس حربي نووي، حث الدول الأعضاء على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٦٣ المتعلق بتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومة الأسلحة النووية. ومما يتسم بأهمية قصوى تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الذي يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. ولا تزال إسرائيل وفي حوزتها ٢٠٠ رأس حربي نووي تشكل تهديدا للسلام الإقليمي والدولي.

٣٠ - ومن الأمور الحاسمة تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ الرامية إلى نزع السلاح النووي كما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وقال إنه يرحب باقتراح الأمين العام أن تكون هناك مساءلة وشفافية أكبر في هذا المجال: تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر غير ممكن إلا إذا تم معرفة العدد الإجمالي للأسلحة النووية، وإذا جعلت الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها في مجال نزع السلاح علنية. ومن الأهمية بمكان أيضا زيادة تعزيز النظام القانوني الدولي. وفي هذا الصدد، حث الدول الأطراف على العمل من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وبدء المفاوضات حول صكوك دولية أخرى مثل الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية ومثل معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك حاجة أيضا إلى آليات

ملائمة لمعالجة حقيقة مفادها أن عددا قليلا من الدول التي رفضت معاهدة عدم الانتشار ما زالت تجني ثمار التعاون النووي مع بلدان متهاونة معها. وأخيرا ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي لتوفير ضمانات أمنية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل الالتزام العالمي بمبدأ عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على الأسلحة النووية في العقائد العسكرية، والتخلي عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية كوسيلة لتحقيق المصالح الاستراتيجية.

٣١ - ومضى يقول إن حكومته تعيد تأكيد حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز التعاون التقني في هذا المجال.

٣٢ - تولى السيد كانسيلا (أوروغواي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال، في معرض إشارته إلى عدد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إنه يجب أن تتوقف محاولات تغيير التوازن الدقيق الذي قامت عليه المعاهدة أو تغيير مسار أو طبيعة عملية الاستعراض. فوفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في ميدان نزع السلاح النووي لا يولّد عند الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أي التزامات إضافية غير تلك الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة في مجالي عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإن الاهتمام المتزايد لدى الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية بالاستحقاقات المتصلة بالتنمية في مجال الطاقة النووية حق مشروع بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، وينبغي عدم استخدام ذلك كمبرر لفرض قيود إضافية على هذه الدول بحجة منع الانتشار، أو فرض قيود جديدة على ممارسة الدول الأطراف حقها غير القابل للتصرف في الانسحاب من المعاهدة.

٣٤ - وأضاف أن نظام التحقق الذي تم الاتفاق عليه بموجب المعاهدة والذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يستند إلى أدلة مادية، بدون تسييس أو انتقائية أو ازدواجية في المعايير، وينبغي احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن المؤسف أن مقدمي القرار الثلاثة المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ لم يحرزوا أي تقدم في تنفيذه. وفي هذا الصدد، يرحب بأي جهد بنّاء يرمي إلى تعزيز المفاوضات حول الاقتراحات التي قدمها وفده في الدورات الثلاث الماضية للجنة التحضيرية بهدف بدء تنفيذ القرار. ويأمل أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الراهن ستعكس التقدم المحرز بشأن هذه المسألة.

٣٥ - وقال إن عددا من التحديات لا تزال تواجه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وأحد هذه التحديات عدم إحراز تقدم كافٍ نحو تحقيق أهداف المعاهدة في ميدان نزع السلاح النووي وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣. وإذ أشار إلى أن نزع السلاح النووي بحاجة إلى معالجة في إطار دولي متعدد الأطراف، قال إنه يجب على الدول الأطراف ألا تقبل إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمفردها، ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة قانونا بالتخلص من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

٣٦ - وإذ أعرب عن الأسف لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تعتمد على الردع النووي، وتضع الأسلحة النووية في خدمة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، قال إن مثل هذه الممارسات يجب أن تتوقف ويجب بذل كل جهد

ممكن لوضع حد للتنفيذ التمييزي للمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات ملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها ولا تهديدها بها، إلى حين تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وثمة قضية أخرى تثير القلق، وهي تدخل مجلس الأمن في تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة. فالمعاهدة إطار ملزم قانونا وضعته الحكومات المعنية، ولا يمكن أن تعدله إلا الدول الأطراف نفسها. وأخيرا، هناك حاجة إلى إطار مؤسسي للمعاهدة، فضلا عن ولاية واضحة لمتابعة عملها أثناء الفترات الفاصلة بين الدورات، على غرار ما هو متبع بالنسبة لصكوك أخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٣٧ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ينبغي أن يستند إلى التطورات الإيجابية الأخيرة لتعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وإعادة تأكيد الالتزامات التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، لا سيما التعهدات التي لا لبس فيها والتي تقدمت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل إزالة ترساناتها النووية بشكل كامل. وبينما تستحق كثير من المؤشرات الإيجابية الصادرة عن هذه الدول الترحيب بها، إلا أنه طال انتظار اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

٣٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يستند إطار لتوافق الآراء بين المشاركين في المؤتمر الاستعراضي الراهن إلى النقاط التالية: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعززان بعضهما البعض ويشكلان عمليتين مكملتين لبعضهما البعض؛ ونظام الضمانات جزء أساسي من الجهود الجماعية المبذولة للتصدي لخطر انتشار الأسلحة النووية؛ والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية وإن كانت طوعية فهي هامة من حيث أنها تدابير لبناء الثقة؛ وجهود عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا تعرقل إمكانية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا سيما من جانب البلدان النامية؛ وينبغي على سبيل الاستعجال تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ وإنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية؛ ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وما زال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة أمرا أساسيا؛ ويجب البدء في مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن؛ ويجب أن تعالج بشكل فعال الشواغل المتعلقة بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣٩ - وأضاف أن وفده يدعم عملية الاستعراض المعززة التي من شأنها تقوية فعالية المعاهدة لجعلها فعالة من حيث التكلفة دون تكرار الجهود المبذولة. ومع ذلك لا بد من توخي الحذر لضمان أن الإفراط في التأكيد على المسائل الإجرائية لا ينتقص من شأن المسائل الموضوعية.

٤٠ - **السيد العتيبي** (الكويت): أشار إلى أنه على الرغم من تفاؤل المجتمع الدولي بشأن التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ما زالت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي ترفض الامتثال لنظام عدم الانتشار النووي، ومن ثم تعرقل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، مما يدفع الدول المجاورة إلى استغلال التساهل تجاه إسرائيل مبررا لحيازة أو تطوير الأسلحة النووية الخاصة بها، وبذلك تمنع إسرائيل بمفردها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في قرار عن القدرات النووية الإسرائيلية تم اعتماده في دورته في عام ٢٠٠٩، إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها

لضمانات الوكالة الدولية. وإلى أن تفعل إسرائيل ذلك يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن منح إسرائيل أية مساعدة مباشرة أو غير مباشرة من أي نوع كانت تمكنها من تعزيز قدراتها النووية، نظرا لما تشكله هذه المساعدة من تهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ولنظام عدم الانتشار. وحث الوكالة الدولية على تعليق برنامج تعاونها التقني مع إسرائيل إلى أن تنضم إلى المعاهدة.

٤١ - وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، انضمت الكويت إلى المعاهدة في عام ١٩٨٩ وصدقت على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي بالإضافة إلى التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة.

٤٢ - وأضاف أن المسألتين اللتين لهما أولوية قصوى هما تحقيق الامتثال الكامل للمعاهدة والانضمام غير المشروط والعالمي إليها، إذ إنها حجر الزاوية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يدعو وفده إلى وضع خطط عمل وآليات واضحة لضمان الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المعاهدة وفي المؤتمرات الاستعراضية الماضية، لا سيما القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. ويتعين على مؤتمر عام ٢٠١٠ اعتماد قرار يحظر تطوير وإنتاج الأسلحة النووية الجديدة، ويحث البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك من أجل الإسراع في بدء نفاذها.

٤٣ - وفي سياق تعاون حكومته مع الوكالة الدولية، قال إن مبادرتها الرامية إلى إنشاء برنامج وطني لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ستزود الكويت بما تحتاج إليه لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه، مما سيؤدي إلى تحول فعال في الجهود الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، تدعم الكويت دعما كاملا إنشاء بنك للوقود النووي لضمان إمداد الدول بالوقود الذي تسعى للحصول عليه، وتعهدت حكومته بتقديم ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٩ لهذه المبادرة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يؤكد بلده حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية. ويأمل أن الأطراف المعنية بتسوية المسألة الإيرانية سوف تضاعف جهودها للتوصل إلى نتيجة مرضية، ويدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون مع هذه الجهود لكي تبدد مخاوف المجتمع الدولي فيما يتعلق بطبيعة برنامجها النووي، ولكي تساعد على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٤٥ - **السيدة شتيغليك** (سلوفينيا): قالت إنه، نظرا لأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، يجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تبذل قصارى جهدها للحفاظ على سلامتها وتعزيز دورها في المستقبل بهدف تحقيق قبول وتنفيذ جميع أهدافها على الصعيد العالمي.

٤٦ - وأضافت أن وفدها يرحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبتقرير الولايات المتحدة المتعلق بمراجعة الوضع النووي والمؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وبمؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة. وينبغي لهذه التطورات الإيجابية أن تمهد السبيل لاتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، لا سيما بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، وبدء المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وفي المقابل، سيحتاج الأمر إلى القيام بشكل فعال بمعالجة تطورات سلبية مثل الانسحاب من

جانب واحد من المعاهدة وعدم الالتزام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٧ - وفي حين أن الطاقة النووية يمكن أن تكون عاملا مهما في النمو والتنمية الاقتصاديين، تشكل التكنولوجيات النووية الحساسة خطر انتشار إضافي، وعليه يجب أن تخضع لرقابة ملائمة من أجل منع سوء استخدامها. وتدعم حكومتها دعما كاملا أنشطة التحقق ذات الصلة التي تقوم بها الوكالة الدولية في هذا الصدد. وإذ تشير إلى أن سلوفينيا صدقت في الآونة الأخيرة على التعديل الذي تم إدخاله على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، دعت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل الشيء نفسه.

٤٨ - تولت السيدة شتيغليك (سلوفينيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤٩ - **السيد جمعة** (تونس): قال إنه يرحب بالمؤشرات المشجعة الأخيرة فيما يتعلق بزيادة الإرادة السياسية للتصدي للتحديات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك كل من برنامج عمل عام ٢٠٠٩ الذي وافق عليه مؤتمر نزع السلاح، والمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وفي حين أن أهداف معاهدة عدم الانتشار ما زالت بعيدة المنال، هناك أمل الآن في أن يستغل المجتمع الدولي المناخ المواتي الراهن لاتخاذ خطوات واسعة إلى الأمام.

٥٠ - وأضاف أن الدول الأطراف في المعاهدة يجب أن تجد التوازن المناسب بين التزاماتها ومسؤولياتها بموجب أحكام المعاهدة. وفي هذا السياق، كرر وفده تأكيد النداءات الموجهة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها التي لا لبس فيها والتي تعهدت بها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من أجل البدء في إزالة ترساناتها. وتأمل تونس أن هذه الدول سوف تفي بوعودها من خلال الإسراع في المفاوضات حول الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. وفي غضون ذلك، هناك حاجة إلى ضمانات فعالة لحظر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهناك أمر حتمي آخر يتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار.

٥١ - وأخيرا، قال إن وفده يشدد على أنه يجب تطبيق معاهدة عدم الانتشار بأكملها بطريقة منصفة ومتوازنة. ومما يثير القلق بصفة خاصة أنه لم يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وُضعت لتكون صكا مكملا لمعاهدة عدم الانتشار.

٥٢ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن حكومتها ترحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتتطلع إلى الإسراع في التصديق عليها، وإجراء مزيد من التخفيضات في ترسانات كل من البلدين الهائلة. وتحيط حكومتها علما أيضا بمبادرات هامة أخرى، بما في ذلك مؤتمر القمة للأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة الشهر الماضي.

٥٣ - وأضافت أن اقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط فيما يتعلق بنزع السلاح النووي هو مبادرة متوازنة وواقعية وواعدة يدعمها وفدها دعما كاملا. وإن بدء نفاذ العملية المتمثلة في جعل منطقتي آسيا الوسطى وأفريقيا منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية تطور إيجابي آخر يساهم في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المشجع أيضا بالنسبة لوفدها إعلان الولايات المتحدة أنها سوف تشرع في عملية التصديق على البروتوكولات والمعاهدات التي تجعل من أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأنها سوف تدعم الركيزة

الثالثة للمعاهدة من خلال توفير دعم إضافي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥٤ - ومضت تقول إن وفدها يدعو جميع الدول الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة لإحراز تقدم ملموس في تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث جميعها. وتحقيقا لهذه الغاية، لدى الدول الأطراف بالفعل أساس تعتمد عليه في مفاوضاتها وهو: القرارات التي توصلت إليها الدول الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتتضمن هذه القرارات اتفاقات هامة تحتاج إلى متابعة، ولا سيما تحتاج إلى تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. ولم يبدأ بعد نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولذلك يدعو وفدها باقي الدول الواردة في المرفق ٢ إلى الإسراع في التصديق عليها. وما زال يتعين البدء في مفاوضات حول اتفاق وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار لا تشمل كل الدول، ويدعو وفدها الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٥٥ - ومن بين بواعث القلق، عدم القبول العام لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية وقلة عدد الدول التي قبلت البروتوكول الإضافي؛ وعدم إحراز تقدم بشأن مسألة عدم حصول الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة على ضمانات أمنية ملزمة قانونا؛ وعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

٥٦ - وأضافت أن منغوليا تؤيد تأييدا شديدا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأعاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا تأكيد القناعة بأن الضمان الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إزالتها إزالة كاملة. واعتمد المؤتمر الوثيقة الختامية التي يمكن أن يساهم تنفيذها مساهمة كبيرة في تعزيز أهداف معاهدة عدم الانتشار وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٧ - وقالت إن منغوليا استضافت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اجتماعا لمراكز التنسيق في المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل تشجيع تبادل الآراء وزيادة التعاون فيما بينها. وصدر عن الاجتماع أول بيان مشترك حول المسائل ذات المصلحة المشتركة، وأحال وفدها البيان إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥٨ - وأضافت أن منغوليا تعتقد أنه ينبغي القيام بدراسة شاملة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل الاطّلاع على ما تم إحرازه من تقدم منذ أن أجرت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ أول دراسة من هذا النوع، ومن أجل إيجاد سبل لدعم هذه المناطق بوصفها تدابير إقليمية عملية تعزز هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٩ - ومضت تقول إن منغوليا تعتقد اعتقادا جازما أن كل بلد يستطيع وينبغي أن يعزز أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ينبغي أن يتمتع مركزه كدولة خالية من الأسلحة النووية بدعم دولي واسع. ومع ذلك، لكي يتسم هذا المركز بمصداقية أكبر، يجب أن يكون واضح المعالم. ومنذ عام ٢٠٠٥، واصلت منغوليا تعزيز فكرة إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها الفريد على الصعيد الدولي، وقد انعكس ذلك في مذكرة قدمتها حكومتها إلى المؤتمر، على النحو الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/12. والهدف من إضفاء الطابع المؤسسي هو القيام مع البلدان المجاورة مباشرة لمنغوليا بتوضيح الجوانب الدولية لمركز منغوليا، وجعله ينعكس على النحو الواجب في معاهدة ثلاثية الأطراف، والسعي في الوقت نفسه للحصول على التزامات منها ومن الدول الثلاث الأخرى الدائمة العضوية في مجلس

الأمن باحترام مركز منغوليا بوصفه شكلا فريدا لمنطقة خالية من الأسلحة النووية يعكس موقعها الجغرافي والجغرافي السياسي.

٦٠ - وإذ تم وضع إضفاء هذا الطابع المؤسسي في الاعتبار، قدمت منغوليا في عام ٢٠٠٧ إلى البلدان المجاورة لها مشروع معاهدة يمكن استخدامها كأساس للمفاوضات. وفي العام الماضي، عقدت منغوليا جولتين من المحادثات مع الاتحاد الروسي والصين فيما يتعلق بمضمون المعاهدة وشكلها. ويؤمل أن الدول الدائمة العضوية الثلاث الأخرى في مجلس الأمن سوف تشارك، في مرحلة من المراحل، في وضع اللمسات الأخيرة على توافق للآراء بشأن ما يعنيه من حيث المضمون مركز منغوليا.

٦١ - ومضت تقول إن منظمات المجتمع المدني شريكة طبيعية للحكومات في تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب على الحكومات أن تعمل على نحو أوثق مع المنظمات لإطلاع الجمهور على القوة التدميرية للأسلحة وعلى مخاطر انتشارها. وعليه فإن وفدها يدعم اقتراح اليابان تثقيف الجمهور في أمور نزع السلاح وعدم الانتشار.

٦٢ - **السيد الهميميدي** (العراق): قال إن العراق يسعى إلى خلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية ويعتبر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ خطوة هامة نحو عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب العراق أيضا بمؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة فضلا عن الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية.

٦٣ - وأضاف أن حكومة العراق تعيد تأكيد التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات والترتيبات المتصلة بنزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار واحترامها، وقد اتخذت تدابير تشريعية وتنفيذية لترجمة التزاماتها وواجباتها إلى حقيقة واقعة.

٦٤ - وقال إن الانضمام العالمي للاتفاقات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والامتثال العالمي لهذه الاتفاقات، بالإضافة إلى الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة من شأنه أن يوفر للمجتمع الدولي بعض الضمانات ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وأكد العراق أنه سيكون خاليا من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، كما أكد التزامه بالاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار بعد التجربة القاسية التي عانى منها الشعب العراقي نتيجة للسياسات التي اتبعها النظام السابق. فقد حصل هذا النظام على أسلحة الدمار الشامل واستخدمها مما أدى إلى دمار وخراب العراق وشعبه وثروته وهياكله الأساسية.

٦٥ - وأضاف أنه يتم عقد المؤتمر في وقت حاسم بالنسبة للعراق، الذي يسعى جاهدا لكي يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في القيود المتبقية التي فرضتها عليه قرارات مجلس الأمن في مجال نزع السلاح، لا سيما القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وقد اعتمد العراق الجديد سياسة التخلص من تركة النظام السابق، ويطالب الدستور العراقي الحكومة العراقية بأن تحترم وتنفذ التزامات العراق الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار وعدم تطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر الدستور ما يرتبط بهذه الأسلحة من معدات ومواد وتكنولوجيات ونظم للإيصال.

٦٦ - وتنفيذا لهذه السياسة، وفى العراق بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن المتصلة بنزع السلاح. وأدى هذا بدوره إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧) القاضي بإنهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وولاية الفريق الخاص التابع للوكالة الدولية للطاقة

الذرية في العراق. وعلى الرغم من جهود العراق للتخلص من أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بنزع السلاح، ما زالت هناك بعض القيود التي تمنع العراق من الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي. وأدى ذلك إلى الحد من إمكانية العراق في أن يصبح عضوا فعالا في المجتمع الدولي، ومن حقه الاستفادة من هذا التقدم وفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية.

٦٧ - وفي هذا الصدد، وجه وزير الخارجية العراقي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والمدير العام للوكالة الدولية ذكر فيها الخطوات التي اتخذها العراق والتي يلتزم باتخاذها في مجال نزع السلاح. وأحرزت السلطات العراقية تقدما ملحوظا، بما في ذلك انضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ووقّع أيضا على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية، الذي تم عرضه على البرلمان العراقي للتصديق عليه. وفي انتظار التصديق عليه، أعلن العراق رسميا أنه سوف ينفذ طوعيا البروتوكول الإضافي اعتبارا من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ عملا، بالمادة ١٧ من البروتوكول. وفي عام ٢٠٠٨، وقّع العراق أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٦٨ - ومضى يقول إن المدير العام للوكالة الدولية وجه رسالة إلى مجلس الأمن أشار فيها إلى تعاون العراق الممتاز مع الوكالة. ويؤمل أن مجلس الأمن سوف يوصي باعتماد قرار يرفع القيود المتبقية المفروضة على العراق فيما يتصل بنزع السلاح.

٦٩ - وقال إن الشرق الأوسط يختلف عن جميع المناطق الأخرى في العالم من حيث أنه أكثر المناطق الحساسة ذات أهمية استراتيجية، كما أنه فريد من الناحية الاقتصادية. وبناء على ذلك، سيكون لأي تصعيد في مجال الأسلحة في المنطقة آثار بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشرق الأوسط يشهد واحدا من أطول الصراعات في العالم - الصراع العربي الإسرائيلي - فضلا عن صراعات عسكرية أخرى واضطرابات سياسية. وعليه، من شأن فشل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إدامة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة.

٧٠ - ويتطلب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل - لا سيما الأسلحة النووية، عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥.

٧١ - وقال إن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية مشددة لمنع الإرهابيين من حيازة المواد النووية من السوق السوداء.

٧٢ - وأضاف أن معاهدة عدم الانتشار تضمن حق جميع الدول في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، وفي إنتاج وتطوير الطاقة النووية والتعاون في تطويرها. ومع ذلك، عند معالجة طبيعة الاستخدام المزدوج للطاقة النووية، ينبغي اعتماد ترتيبات دائمة للتوفيق بين الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبين الحاجة إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب التأكيد على تطبيق نظام الضمانات وغيره من التدابير ذات الصلة بالإضافة إلى الامتثال للاتفاقيات الدولية. واقترحت الوكالة الدولية مبادرة دولية محتملة لتوفير اليورانيوم المنخفض التخصيب. وتتضمن هذه المبادرة ضمانات تستطيع بموجبها الدول الأعضاء الحفاظ على حقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة لتخصيب اليورانيوم، والحصول على يورانيوم مخصب بأسعار منصفة وبدون تمييز.

٧٣ - السيد كاباكتولان (الفلبين)، الرئيس، استأنف رئاسة الجلسة.

٧٤ - **السيد موبورو - مويتا** (كينيا): قال إن وفده ينضم إلى البيانات التي أدلت بها كل من مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز. وأشار إلى أن نزع السلاح النووي الكامل يجب أن يظل الهدف النهائي. وفي ضوء التهديدات الجديدة، لا سيما تلك التهديدات التي يشكلها الإرهابيون، هناك حاجة إلى إسراع وتيرة مفاوضات نزع السلاح. وعليه ينبغي حث مؤتمر نزع السلاح على القيام بعمل يتعلق بالمضمون على سبيل الاستعجال.

٧٥ - وأضاف أنه بدلا من انتقاد نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، ينبغي للدول الأطراف الاستفادة من اتفاقات عام ٢٠٠٠ لتحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ويؤكد وفده فضل الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

٧٦ - وقال إن هناك حاجة إلى البدء في مفاوضات مبكرة تؤدي إلى إبرام اتفاقية دولية للقضاء الكامل على الأسلحة النووية.

٧٧ - ومضى يقول إن الأجواء الإيجابية الحالية في مجال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي يوفر فرصة يجب اغتنامها. وإن مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة الشهر الماضي يمثل تقدما كبيرا في هذا الصدد وينبغي أن تتبعه خطوات ملموسة ومتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

٧٨ - وأضاف أن الانضمام العالمي للمعاهدة أمر حتمي. وبالمثل فمن الأهمية بمكان أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - ومن أجل تعزيز نظام المعاهدة، يجب المحافظة على توازن دقيق بين ركائزها الثلاث. ويجب ألا ننسى أن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، عندما تخلت عن حقها السيادي في الحصول على الأسلحة النووية أو إنتاجها أو حيازتها، كانت تدرك دائما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستلتزم في المقابل بنزع أسلحتها النووية. وعليه، من دواعي قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن نزع السلاح على ما يبدو أصبح يشكل أولوية ثانوية.

٨٠ - وقال إن الوفد الكيني يرحب بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

٨١ - وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا حيويا، لا سيما في مجال التحقق. وينبغي تعزيز الوكالة وتشجيعها على الاضطلاع بولايتها لضمان القيام بعمليات التحقق بصورة مهنية ومستقلة.

٨٢ - ومضى يقول إن معاهدة بيليندابا مؤشر قوي على التزام أفريقيا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويتم تشجيع تلك المناطق التي لم تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما منطقة الشرق الأوسط، على النظر في هذه المسألة بصورة جدية والشروع في مناقشات من أجل تحقيق هذه الغاية.

٨٣ - وقال إن استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية يمكن أن ينطوي على فوائد هائلة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وعليه، من الأهمية بمكان الاعتراف بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تحديد احتياجاتها من الطاقة واتخاذ الترتيبات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ويمكن أن تكون الوكالة الدولية شريكا هاما في ضمان اتّباع نهج غير تمييزي بخصوص الوقود النووي، وفي تعزيز جو من الثقة والتعاون بين الموردين والمستهلكين.

٨٤ - وأضاف أن هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر ممكن إذا عملت الدول الأطراف معا واتخذت قرارات سياسية جريئة في المؤتمر الاستعراضي.

٨٥ - **السيد روغوندا** (أوغندا): قال إن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وما دامت بعض البلدان تمتلك هذه الأسلحة فربما تطمح بلدان أخرى في الحصول عليها. وعليه، فإن أوغندا تظل ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في الجهود المتعددة الأطراف لاحتواء هذا التهديد، وبوصفها إطارا لنزع السلاح النووي. وتدعم أوغندا مجموعة من الاقتراحات التي تعترف بالالتزامات الماضية وبالتقدم المحرز في ركائزها الثلاث التي ينبغي تنفيذها بطريقة متوازنة وغير تمييزية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة والعمل على إزالة ترساناتها النووية إزالة كاملة، بينما ينبغي تشجيع الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام إليها. وتدعم أوغندا دعما كاملا حظر جميع التفجيرات النووية: فمعاهدة الحظر الشامل تكمل على نحو مفيد معاهدة عدم الانتشار. ويرحب بلده بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، ومنغوليا ويدعو المناطق الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٨٦ - وإن أوغندا بوصفها بلدا ناميا وأحد البلدان التي فيها رواسب يورانيوم ذات فائدة محتملة، يمكنها أن تستفيد من مزيد من التعاون الدولي في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن الأهمية بمكان دعم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. ويمكن للطاقة النووية أن تكون مصدرا لا غنى عنه وفعالا من حيث التكلفة ونظيفا، ومفيدا أيضا في مجالات أخرى بما في ذلك الطب والزراعة وإدارة المياه والبحوث.

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع)

(أ) **تعيين لجنة وثائق التفويض** (تابع)

٨٧ - **الرئيس:** أشار إلى أن المؤتمر في جلسته الأولى، وفقا للمادة ٣ من النظام الداخلي، عين أوغندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وموريشيوس أعضاء في لجنة وثائق التفويض، مما يعني أن هناك عضوين ما زالا يتعين تعيينهما. وبناء عليه، اقترح تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتكونا العضوين المتبقيين في هذه اللجنة.

٨٨ - تم انتخاب تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضوين في لجنة وثائق التفويض.

تنظيم العمل

إنشاء هيئات فرعية

٨٩ - **الرئيس:** قال إنه أعد، بعد إجراء المشاورات، مشروع مقرر عن إنشاء هيئات فرعية (NPT/CONF.2010/CRP.1) وسوف يتم إصدار المقرر كوثيقة رسمية للمؤتمر بعد اعتماده. وفيما يلي أسماء رؤساء الهيئات الفرعية. ويجب على كل هيئة أن تعقد ما لا يقل عن أربع اجتماعات: بالنسبة للهيئة الفرعية ١ (اللجنة الرئيسية الأولى) السيد مارشيك (النمسا)؛ وبالنسبة للهيئة الفرعية ٢ (اللجنة الرئيسية الثانية) السيد كيلي؛ وبالنسبة للهيئة الفرعية ٣ (اللجنة الرئيسية الثالثة) السيد كانسيلا (أوروغواي).

٩٠ - وقال إنه يعتبر أن المؤتمر يود اعتماد مشروع المقرر عن الهيئات الفرعية (NPT/CONF.2010/CRP.1) بصيغته المنقحة شفويا ليضم أسماء رؤساء هذه الهيئات مع إضافة عبارة ''أربعة اجتماعات على الأقل'' في الجملة قبل الأخيرة من الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) على التوالي. وعليه تكون صيغة الجملة كما يلي: ''وتعقد أربعة اجتماعات على الأقل ضمن الفترة الزمنية العامة المخصصة للجنة الرئيسية''.

٩١ - تم اعتماد مشروع المقرر بصيغته المنقحة شفويا.

تقديم طلبات للحصول على مركز مراقب

٩٢ - **الرئيس:** قال مشيرا إلى الفقرة ٣ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي إن طلبا آخر ورد من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليكون لها مركز مراقب. ويعتبر أن المؤتمر يود الموافقة على هذا الطلب.

٩٣ - وقد تقرر ذلك.

الطلبات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية للإدلاء ببيان

٩٤ - **الرئيس:** قال إن طلبات للإدلاء ببيانات أثناء المناقشة العامة وردت من ممثلي اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة الدول العربية، على التوالي. ويعتبر أن المؤتمر، وفقا لتوصيات اللجنة التحضيرية، يود الاستجابة إلى هذه الطلبات.

٩٥ - وقد تقرر ذلك.

المناقشة العامة (تابع)

٩٦ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده كان من بين أول البلدان التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار، ذلك أنه رأى أن للأسلحة النووية تأثيرا يزعزع الاستقرار في المنطقة وفي العالم. ويتعين على المؤتمر الاستعراضي الحالي أن يعالج عددا من القضايا المعلقة، ألا وهي هل نجحت الدول الأطراف في جعل المعاهدة وثيقة متوازنة وغير تمييزية؟ وهل تم تحديد برنامج زمني لإزالة الأسلحة النووية؟ وهل تعتزم الدول الأطراف، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، محاسبة إسرائيل على رفضها تنفيذ أي من القرارات الدولية التي تدعو إلى الانضمام إلى المعاهدة؟ وأخيرا، هل تستطيع الدول الأطراف تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار مع الحفاظ على مصداقيتها وسلطتها بوصفها صكا دوليا ملزما قانونا؟

٩٧ - وأضاف أن الجمهورية العربية السورية تؤكد أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعو الدول الأطراف إلى تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة التي تمنح جميع الدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في حيازة التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، يجب تجنب فرض قيود تمييزية على بعض الدول لأسباب سياسية معروفة. وللأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية لدعم استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

٩٨ - وإن بلده، وفاء لالتزاماته بموجب المعاهدة، يواصل التعاون بشكل كامل مع الوكالة بعد إبرام اتفاق للضمانات الشاملة معها في عام ١٩٩٢، وعرض أنشطته النووية على التفتيش الدولي. وعملا بهذا الاتفاق، أنشأ أيضا نظاما وطنيا لرصد المواد النووية، ووضع تحت تصرف مفتشي الوكالة الدولية جميع المنشآت اللازمة للقيام بمهامهم.

٩٩ - وأضاف أن إسرائيل في عام ٢٠٠٧ دمرت مبنى عسكريا سوريا لا علاقة له على الإطلاق بأي أنشطة نووية، ويمثل ذلك انتهاكا واضحا للقانون الدولي والسيادة السورية. وبعد هذا العمل الأحادي الجانب الذي يستدعي إدانة لا لبس فيها، اعتبرت الوكالة الدولية أن الهجوم قد حال بالفعل دون استطاعة الوكالة أن تتأكد من طبيعة هذا المبنى الذي تم بشأنه تقديم ادعاءات لا أساس لها بعد أشهر من العدوان. وينبغي لهؤلاء الذين يدعون الحرص على قيام الوكالة بمهامها أن يقدموا المعلومات المتصلة بالمبنى قبل وقوع العدوان الإسرائيلي، لا بعد مضي أشهر على وقوع الحادثة.

١٠٠ - وقال إن سورية سمحت للوكالة الدولية بزيارة موقع دير الزور بدون أي عوائق وقدمت كل المعلومات المتوفرة لديها. ووفقا لتقرير المدير العام للوكالة الدولية إلى مجلس المحافظين، لم يتم إجراء أي نشاط نووي في هذا الموقع.

١٠١ - وإذ أكد على دور الوكالة الدولية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة بمتابعة قضايا التحقق والامتثال من خلال نظام الضمانات الشاملة - وهي سلطة بعيدة عن أي تسييس وأي ضغوط تمارسها بعض الأطراف السياسية - قال إن وفده يدعو الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى السعي لتحقيق عالمية المعاهدة وعدم فرض أي قيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي انضمت إلى نظام عدم الانتشار ونبذت خيار الأسلحة النووية.

١٠٢ - ومضى يقول إن المؤتمر يجب أن يميز تمييزا واضحا بين الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب المعاهدة، وبين ما هو تدابير طوعية لبناء الثقة. وإن ما قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية من ضمانات بطريقة أحادية أو متعددة الأطراف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة هي ضمانات مشروطة وغير ملزمة ومن ثم لا تلبي احتياجات ومشاغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشكل كافٍ؛ ومن هنا تأتي أهمية تنفيذ قرار المبادئ والأهداف المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ الذي يدعو إلى التفاوض حول صك ملزم قانونا يهدف إلى توفير ضمانات أمنية.

١٠٣ - وأضاف أن هذا المؤتمر ينبغي أن يتناول القلق البالغ الذي تشعر به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك سورية، فيما يتعلق بفشل المؤتمرات الاستعراضية السابقة واللجان التحضيرية في وضع برنامج زمني ملزم وغير مشروط للدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص من ترساناتها النووية، لا سيما من خلال دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة فرعية للقيام بمفاوضات حول مثل هذا البرنامج.

١٠٤ - ومضى يقول إن سورية تؤكد ضرورة المحافظة على الحق السيادي للدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدة، لا سيما إذا ارتأت هذه الدولة أن أحداثا غير عادية قد تعرض مصالحها للخطر.

١٠٥ - وقال إنه يجب على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تحديد سلسلة من الخطوات العملية الفعالة لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط بشكل كامل والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، ذلك أن هذا القرار جزء لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يجب إخضاع جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط لضمانات الوكالة الدولية. ويتعين أيضا على المؤتمر أن يضع في الاعتبار المشاغل الأمنية المشروعة للدول العربية. ويجب على الدول الأطراف، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة بدون قيد أو شرط كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى التوقف عن تزويدها بالمساعدات أو التكنولوجيا في المجال النووي. ويتعين أيضا على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ اعتماد قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وحث إسرائيل على المساهمة في تحقيق عالمية المعاهدة من خلال انضمامها إليها وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي الذي تقوم به الوكالة الدولية.

١٠٦ - ومضى يقول إنه من المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية بعد تأمين تمديد المعاهدة إلى أجل

غير مسمى في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ – على أن تقوم هذه الدول بالنظر في مشاغل الدول الأطراف في الشرق الأوسط – أصبحت تقدم إلى إسرائيل الدعم في المجال النووي غير مكترثة بمعالجة المشاغل التي أعربت عنها الدول في المنطقة. وقد حان الوقت لوضع إطار زمني لتنفيذ هذا القرار.

١٠٧ – **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنه لا يمكن تحرير العالم من خطر الدمار النووي إلى أن يتم إزالة الترسانات النووية بشكل كامل. وعليه، تتسم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأهمية كبيرة،بوصفها الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير لتحقيق هذه الغاية؛ غير أنه ما زالت هناك حاجة ملحة لصك دولي ملزم يحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها.

١٠٨ – وأضافت أن كولومبيا ما زالت ملتزمة بإضفاء الطابع العالمي والفعال على تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزامها بإزالة ترساناتها النووية بهدف تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل وعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية: وهناك حاجة إلى صك ملزم قانونا لتوفير ضمانات أمنية سلبية. وعلاوة على ذلك، بما أن التهديد النووي يتيح أيضا إمكانية تطوير أسلحة جديدة، فمن الأهمية بمكان التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، والتوصل إلى حظر شامل لجميع التجارب النووية. وتحث كولومبيا، التي هي نفسها طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جميع الدول الواردة في المرفق ٢ التي لم تصدق عليها بعد، على أن تفعل ذلك، وتدعو إلى الوقف الاختياري لجميع التجارب إلى حين بدء نفاذ المعاهدة.

١٠٩ – ومضت تقول إن إنتاج واستيراد واستخدام أسلحة الدمار الشامل محظور في أراضي كولومبيا، إذ إنها طرف في الصكوك الدولية الرئيسية حول الموضوع، بما في ذلك معاهدة تلاتيلولكو. وتشارك كولومبيا أيضا في مبادرات سياسية أخرى لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وقالت إنها تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تحترم بدون قيد أو شرط مركز الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو بوصفها منطقة لانووية، وإلى سحب بياناتها التفسيرية التي قدمتها عندما وقّعت أو صدقت على البروتوكولين الأول والثاني. وأضافت أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقدم إسهاما رائدا في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي عامل إيجابي في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ووجهت النظر في هذا الصدد إلى فائدة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كوسيلة لإيجاد ثقافة سلام.

١١٠ – ومضت تقول إن لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف بموجب المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ ويتطلب ذلك تعاونا دوليا لتعزيز تبادل المعدات والمواد والتدريب في مجال العلوم النووية. وتستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للدول. وكولومبيا بدورها، جنبا إلى جنب مع سائر الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو ملتزمة باستخدام الطاقة النووية بشكل حصري في الأغراض السلمية. ويتم في الوقت الراهن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية في البلد، وهناك

بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات بدأ نفاذه في أوائل عام ٢٠٠٩.

١١١ - وختاما، شددت على مخاطر حيازة واحتمال استخدام الإرهابيين والجهات غير القانونية والمسلحة من غير الدول الأسلحة النووية. ومن أجل مكافحة هذا الخطر، لا بد من الامتثال بدقة لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار وتطبيق جميع المعايير والآليات ذات الصلة التي وضعتها الوكالة الدولية.

١١٢ - **السيد أنطونوف** (الاتحاد الروسي): قال، متحدثا بالنيابة عن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الاتحاد الروسي وجمهورية الصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) بخصوص بيانها المشترك للمؤتمر الاستعراضي، إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الأساس في نظام عدم الانتشار، وفي السعي الجماعي لنزع السلاح النووي. وعليه، من الأهمية بمكان أن تنفذها جميع الدول الأطراف تنفيذا كاملا والاعتماد عليها في التصدي بشكل فعال للتحديات الملحة التي تواجه العالم حاليا.

١١٣ - وأضاف أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ترحب بالروح البناءة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، الذي ساهم فيه المجلس في اجتماع للقمة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، مساهمة هامة، لا سيما من خلال اعتماد القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع. ومن بين الأحداث الأخيرة الهامة الأخرى إبرام اتفاق لخفض الأسلحة بين الولايات المتحدة وبلده، ومؤتمر القمة للأمن النووي في واشنطن العاصمة، ومؤتمر باريس بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية.

١١٤ - ومضى يقول إن الدول الدائمة العضوية الحائزة للأسلحة النووية أعادت تأكيد التزامها الدائم بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وبمسؤوليتها عن اتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية لتحقيق نزع سلاح لا رجعة فيه. وفي بيانها المشترك أشارت إلى ما أحرزته من تقدم وما بذلته من جهود لم يسبق لها مثيل في مجال خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وبناء الثقة والشفافية، وأشارت بارتياح إلى أن مستوى المخزونات من الأسلحة النووية وصل في الوقت الراهن إلى مستوى أدنى بكثير مما كان عليه في أي وقت في منتصف القرن السابق. والدول الدائمة العضوية كل واحدة منها مصممة على الالتزام بالوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية قبل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واضعة في الاعتبار أن هذا الوقف الاختياري لن يحل محل الالتزامات الملزمة قانونا بموجب المعاهدة. وتسلّم هذه الدول بأن أحد العناصر الرئيسية للتنفيذ الفعال للمادة السادسة ولمنع الانتشار النووي يتمثل في التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما دعت إلى بدء المفاوضات في وقت مبكر حول هذه المعاهدة المقترحة في مؤتمر نزع السلاح.

١١٥ - وقال إن الدول الدائمة العضوية تؤكد على ما لنظام الضمانات الفعال الذي وضعته الوكالة الدولية من أهمية أساسية لمنع الانتشار النووي وتسهيل التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وترحب بتوقيع ١٣١ دولة على البروتوكول الإضافي وببدء نفاذ بروتوكول إضافي بالنسبة لـ ٩٨ دولة. وتدعو جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى العمل على بدء نفاذ اتفاق الضمانات الشاملة إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، كما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المعاهدة. وترحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للمادة السابعة من المعاهدة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن دورة عام ١٩٩٩ للجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتدعم تعزيز المشاورات

والتعاون فيما بين الأطراف في المناطق القائمة، وتدعو إلى النظر في إنشاء مناطق جديدة حيثما يكون ذلك ملائما وبما يتفق مع رغبات دول المنطقة. كما أنها ملتزمة بصفة خاصة بتنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تنفيذا كاملا، وتدعم جميع الجهود الجارية لتحقيق هذه الغاية. وإنها على استعداد للنظر في جميع المقترحات ذات الصلة في سياق المؤتمر الاستعراضي الراهن. وتشير إلى أهمية الضمانات الأمنية، كما أنها على استعداد للدخول في مناقشات موضوعية حول هذه المسألة.

١١٦ - وأضاف أن الدول الدائمة العضوية تسلّم بما للدول الأطراف في معاهدة نزع السلاح من حق غير قابل للتصرف، على النحو الوارد في المادة الرابعة، في تطوير وإجراء أبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بدون تمييز، وتشير إلى الطلب المتزايد على الطاقة النووية. وإنها على استعداد لمواصلة العمل مع الدول الأطراف في المعاهدة في هذا الصدد.

١١٧ - وقال إنها تعترف بالحق غير القابل للتصرف في الانسحاب من المعاهدة بموجب المادة العاشرة، على أن يكون من المفهوم أن الدول الأطراف تظل مسؤولة عن الانتهاكات التي ارتكبتها قبل انسحابها من المعاهدة وأن أي قرار تتخذه فيما يتصل بالانسحاب ينبغي ألا يؤدي إلى إعادة النظر في المادة العاشرة أو فتح باب المناقشة بشأن نص المعاهدة.

١١٨ - وأضاف أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن قدمت بيانا مشتركا إلى أمانة المؤتمر لكي يتم إصداره كوثيقة رسمية. ويعرب عن أمله في أن يكون البيان بمثابة مساهمة قيمة في الوثيقة الختامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.